المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact Factor ISI 1.304
العدد الثامن عشر / الجزء الأول نيسان 2023

الاحتجاج النحوي في شرحيّ المرادي والأُشموني على ألفية ابن مالك

(دراسة نحوية – صرفية – موازنة).

The grammatical protest in the explanations of al-Muradi and al-Ashmuni on Ibn Malik's alfiat

(Study of syntax - morphology - balance).

د. نعيمة إبراهيم سليمان تقابو – جامعة زالنجي – كلّية اللُّغات – قسم اللُّغة العربية.

Dr.. Naima Ibrahim Suleiman Takabu - University of Zalingei - Faculty of Languages - Department of Arabic Language.

.naeimatgabo8@gmail.com

المخلص .

ألفية ابن مالك هي المنظومة النحوية الأكثر شهرة والتي أقبل عليها العلماء والمتعلمون حفظًا ودرسًا وشرحًا على مدى قرون عدة، وقد أدى ذيوعها الواسع إلى كثرة شروحها كثرة واضحة لم يعرف التأليف في شرح النظم النحوي مثيلا لها. نظرًا إلى أهمية الألفية وشروحها من ناحية وإلى أهمية القرآن الكريم وقراءاته في الاحتجاج النحوي من ناحية أخرى، فقد قام هذا البحث لدراسة مصادر الاستشهاد النحوي في الشرحين، وموقف الشارحينِ من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة،والحديث النبوي الشريف والشعر،وقد أُتُّبع فيه المنهج الوصفي التحليلي ،فأوضح مناهجهم في ذلك، وقدَّم الشواهد الكافية على نحوٍ أبان أنَّ الشواهد القرآنية كانت في المرتبة الأولى بين مصادر الاحتجاج، كما تبيَّن من خلاله أنَّ الشارحين كليهما قد أكثرا من الاحتجاج بالشعر بشكلٍ لافتٍ بما في ذلك الشعر مجهول القائل، وأنَّهما وقفا موقفاً وسطاً بين الجواز والمنع من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج النحوي ، المرادي ، الأشموني ، ألفية ابن مالك.

Abstract.

Alfiyat Ibn Malik is the most famous grammatical system, that the scholars and learners came to it, to preserve, study, and explain over centuries, Its broad wide spread led to the large number of its explanations in a clear quantity, that the grammatical system explanations authoring over seen as such as, in a view of the importance of Alfiyat Ibn Malik, its explanation in one hand, and the importance of the Holy Quran and its readings in the grammatical protest on the other hand. This research was conducted to study the cited sources in the two explanations, the positions of the two Explanations of the Holy Quran protest, and its diversity readings, the noble prophetic Hadith, and poetry. The descriptive analytical method was used, so clarified their methods, and provide sufficient evidences in a way that demonstrate that, the Quranic evidences was ranked in the first class among the protest sources. It was clarified through it that the commentators had protested remarkably by poetry, including the unknown poetry, and they stand in an intermediate position between the permissibility and prohibition from cite with the noble prophetic Hadith.

Keywords: The grammatical protest, al-Muradi and al-Ashmuni, Ibn Malik's alfiat.

المقدمة :

لقد سجل الشاهد النحوي حضوراً لافتاً في التقعيد النحوي واللغوي على مدى العقود التاريخية التي استقرأ العرب فيها لغتهم, إذ أساس استنباط قواعدها منذ بدأت الدراسات النحوية الأولى أبان القرن الثاني الهجري وحتَّى عصرنا الحاضر,ينهلون من معين الألفية, بشروحٍ تفصيليةٍ اختلفت في طريقة العرض والتمثيل إلَّا أنها لم تختلف في الاعتداد بالشاهد النحوي أساساً ومادة للعرض والتحليل ، وعليه فقد كانت هذه الدراسة الموسومة بـ"الاحتجاج النحوي في شرحي المرادي والأشموني على ألفية ابن مالك".

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يعتمد مقارنة تحليلية لشرحين مهمين من شروح ألفية ابن مالك ، ناهيك عن تأثرمن جاء بعدهما بشرحيهما تأثراً واضحاً من خلال الاستدلال بشواهدهما الشعرية والنثرية.

أهداف البحث:

تتمثَّل أهداف هذا الموضوع في الآتي:

1- بيان مصادر الاحتجاج النحوي في الشرحين , وموقف الشارحين من كلٍّ منها .

2- بيان منهج الشارحين في سوق الشواهد النحوية في شرحيهما ؛للوقوف على مدى التوافق أو التباين بين الشرحين.

3- إبراز بعض القضايا النحوية التي تضمنتها الألفية وشروحها, واستنبطها الشارحان – المرادي والأشموني- ووصلا فيها إلى مرحلة الاجتهاد.

منهج البحث:

والمنهج المتَّبع في هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي ؛لأنه الأنسب لمثل هذه البحوث النظرية.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على المستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة وضَّحت أسباب اختيار الموضوع وأهدافه،والمنهج المتَّبع ،و المصطلحات الافتتاحية، الدراسات السابقة ثمَّ الاطار النظري الذي تضمن التعريف بالشارحين ،وأهم مصادر الاستشهاد النحوي في الشرحين وبيان موقف ومنهج الشارحين في عرضها.

المصطلحات الافتتاحية: الاحتجاج ، النحويّ، الألفية .

1- **الاحتجاج:** من احتجَّ احتجاجا هو مصدر من باب الافعال بمعنى الاستدلال، وأصله من الحجة بمعنى الدليل والبرهان.يُقال احتجَّ عليه أي أقام الحجة والبرهان عليه([1]).وفي اصطلاح النحاة هو اثبات صحة قاعدة نحوية أو صرفية بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة.([2])

2- **النحويّ**: نسبة الى النحو،وجمعه نُحاة من نحوت الشيء إذا قصدته، فالنحو القصد ومنه النحو لأن المتكلم ينحو به كلام العرب إفرادا وتركيبا.

3- **الألفية:** هو كتاب ألفه الشيخ محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، اسمه الأصل (الخلاصة) وهي منظومة مؤلفة من 1002بيت من الشعر ، وعرفت بأسم ألفية ابن مالك وقد جمع في أبياتها خلاصة هلمي النحو والصرف،وتعتبر من أهم المنظومات على الاطلاق وذلك لما عنيت به من اهتمام الشُرَّاح.([3])

الدراسات السابقة: لم تقف الدارسة على دراسة تحمل هذا المعنى – الاحتجاج النحوي في شرحي المرادي والأشموني على ألفية ابن مالك ،ولكن هناك بعض الباحثين قد تناولو الموضوع خلال دراساتهم من زوايا مختلفة ومن هذه الدراسات مايلي:

1- **دراسة أبو القاسم محمد سليمان (2012م):** هدفت الدراسة الى الوقوف على مناهج العلماء في الاحتجاج بالامثال، والوقوف على منهج الاشموني في الاستشهاد بالامثال والقضايا التي استشهد لها بالامثال .ومن اهم نتائجها :

أ- قلة الاستشهاد بالامثال وذلك لتعويل النحاة على الشعر .

ب- يستشهد الاشموني بالامثال بجانب شواهد أخرى سواء من القرآن أوالشعر العربي وهو النهج الذي سار عليه النحاة القدامى .

2- **دراسة فريدة عبد الوهاب سعيد(2011م):** بعنوان منهج المرادي ومذهبه النحوي من خلال كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،هدفت الدراسة إلى الآتي:

أ- إلقاء الضوء على شخصية المرادي كأحد العلماء الذين لهم اسهامات في علوم العربية لينال حقه في الاهتمام.

ب- الكشف عن طريق المرادي ومذهبه النحوي من خلال كتابه توضيح المقاصد والمسالك

---

1 -- نشوان بن سعيد الحميري،شمس العلوم ودواء كلام العرب من المكلوم،ت:حسين العمري،دمشق-دار الفكر،1999م ،ج1،ص1300.

2 - أحمد حسن الزيات ومحمد علي النجار،المعجم الوسيط،القاهرة –مجمع اللغة العربية،2004م،ص157.

3 -أحمد بن محمد بن علي الفيومي،المصباح المنيرفي غريب الشرح الكبير،بيروت –المكتبة العلمية،ج2،ص596.

3- **دراسة فضل الله عبد الجليل محمد(2010م):**بعنوان الموازنة بين المنهج النحوي لابن عقيل والاشموني من خلال شرحيهما لالفية ابن مالك ،هدفت الدراسة إلى التطرق الى الموازنة الموازنة بين المنهج النحوي لابن عقيل والاشموني من خلال شرحيهما للالفية يمنهج الوصف والتحليل واظهرت الدراسة عدة نتائج منها ما يلي:

أ- مال الشارحان الى الاسلوب التعليمي في الشرح مع استخدام العبارة السهلة المبسطة.

ب- لم يسلك الشارحان مذهبا واحد في استشهادهما للقضايا النحوية، ولكن السمة الغالبةعليهما اعتمادهما على القرآن الكريم.

أولاً:التعريف بالشارحين:

أ- المرادي:

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله ابن علي أبومحمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي المراكشي المصري المولد الأسفي المغربي المحتد الفقيه المالكي النحوي اللغوي. [1]وقد اشتهر باسم" ابن أم قاسم " وجاءته هذه الشهرة من امرأة تدعى الزهراء، ويقال إنها تبنته.[2] أما عن قبيلته فقيل :"المرادي نسبةً إلى مُراد واسمه يُحابِر بن مالك،سُمي به؛لأنه أول من تمرَّد باليمن، قُبَيلٌ يُنسب إليه جماعة من الصحابة".[3]لم يذكر المؤرخون تاريخاً محدداً لمولده،ولو بشكلٍ تقريبي إلا أن الاجماع بين أصحاب التراجم والطبقات أنه مصري المولد وتوفي في سنة سبع مئةٍ وتسع وأربعين هجرية.[4]

---

(1) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، تحقيق:رجب عثمان محمد،ط1998،1م،ج1،القاهرة- مكتبة الخانجي للنشر،ص/29.وينظر بغية الوعاة ،للسيوطي517/1.وينظر كذلك في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة،لابن حجر العسقلاني،تحقيق :محمد عبد المعيد حنان،دارالمعارف العثمانية- حيدر آباد- الهند،ط1392،2هـ،183/2 -139.

(2) ابن العماد،شذرات الذهب في أخبار من ذهب،تحقيق : محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير – دمشق-بيروت،ط1986م ،274/8-275. وينظر حسن المحاضرة،للسيوطي 536/1.

(3) الهمذاني،"عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب"،تحقيق: عبدالله كمنون، المكتبة العليا لشئون المطابع الأميرية- القاهرة ،ط1973،2م،ص:33.

(4) ابن العماد، شذرات الذهب،274/8

ب- الأشموني:

هو نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد بن النور أبوالحسن بن الشمس بن الشرف الأشموني ،القاهري المالكي الشافعي.[1] ويعرف بالأشموني نسبةً إلى أشمون إحدى قرى مصر في دمياط [2].من المتفق عليه أ نَّه وُلِد في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة ، ويوافق ذلك سنة 1435 م، وكان مولده بمحلة تسمى قناطر السباع من أحياء أشمون بدمياط مصر، وذكر بعضهم أن مولده كان بالقاهرة.[3] وقد نشأ نشأة أبناء المسلمين في تلك الأيام، فحفظ القرآن الكريم ودرس القراءات كما حفظ بعض متون الفقه.[4] وتوفي الأشموني في السبت السابع عشر من ذي الحجة سنة 918هـ.[5]

ثانياً: مصادر الاحتجاج النحوي في الشرحين:

1- االقرآن الكريم وقراءاته:

يراد بالاحتجاج الشواهد التي يستعين بها النحاة على إثبات صحة الآراء والقواعد، وتأكيد بعض الوجوه أو رفضها،والقرآن الكريم هو من المصادر المهمة التي اعتمد عليها النحاة في تقعيد النحو العربي، ويكفيه شرفاً أنّه كلام الله سبحانه وتعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن هنا كان من الضروري الاحتجاج بالقرآن الكريم متواتراً وشاذة، وليس أدل على ذلك قول السيوطي: "أما القرآن فكلَّما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان أحاداً أم شاذاً ...".[6] ومن المحدثين من يرى الاعتماد على القرآن وحده في وضع قواعد النحو العربي؛ لأن الاعتماد على الشواهد الأخرى بجانب القرآن الكريم قد أدخل العديد من الشوائب، ولا يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على القرآن وحده في الاحتجاج، قال د. أحمد مكي الأنصاري: "...أن النحو العربي فيه كثير من الشوائب التي تعكر صفوه... وأنّه بحاجة ماسة إلى

(1) السخاوي :"محمد عبد الرحمن شمس الدين"، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، من منشورات مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص :516

(2)ياقوت عبد الله الحموي :معجم البلدان ، دار صادر، بيروت، 1995م ,حرف الهمزة،200/1.

(3) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، 5/6.

(4) ا بن عماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبارٍ من ذهب، ص165.

(5) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ،دار المعرفة- بيروت،491/1،و ابن العماد، شذرات الذهب،165/8.

(6) السيوطي، (الإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي **المتوفى: 911هـ)**، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ت: طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الصفا، القاهرة ،ص 24.

حركة تنقية تعتمد على اختيار الآراء الناضجة الأصلية من أقوال القدماء وتكوين نحوٍ متكامل أول ما يعتمد على القرآن الكريم وحينئذ نسميه النحو القرآني".[1]

ولما كان ذلك نهج النحاة عموماً في أخذ القرآن كله أو رفض بعضه في احتجاجهم، فلابدَّ للنحاة المتأخرين أن يسيروا في نفس الاتجاه متأثرين بهم، وفيما يلي نورد موقف الشارحين - المُرادي والأشموني - من الاحتجاج بالقرآن الكريم باعتبارهما موضع الدراسة:

. فالمُرادي كان يستشهد بالقران وقراءاته دون حرج وقد بلغ عدد استشهاده به في توضيح المقاصد والمسالك مائتي موضع آخذا فيها بجميع القراءات ،أما المتواترة فنجدها مبثوثة بين صفحات كتابه، بينما حددت الاحاد والشاذة باربعة عشر موضعا في الكتاب، ومن شواهده على ذلك على سبيل المثال لاالحصر ما أشار إليه عند قول الناظم :

وَمَا للات في سوى حينٍ عمل *** وحذف ذي الرّفع فشا والعكس قل (2).

قال "يعني أن "لات" تختص بأسماء الأحيان فلا تعمل في غيرها"[3] وذكر ابن عقيل "أن لات هي "لا" زُيِّدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور إنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم، وتنصب الخبر".[4]وذهب المصنِّف إلى أنها اختصت بأن لا يُذكر معها معمولاها، فحذف اسمها وبقاء خبرها كثير وعكسه قليل بقوله: "وحذفُ ذي الرفع فشا والعكسُ قلّ"[5] . وذهب المرادي إلى ما ذهب إليه ابن مالك فقال: "فمن حذف مرفوعها قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ چ[6] ومن حذف منصوبها قراءة من قرأ*: "ولات حينُ مناصٍ" بالرفع، ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعاً".[7]

والنهج ذاته سار عليه الأشموني، فأخذ بالقراءة الثابتة عن ثقة، وقاس عليها، ما دام لها وجه في العربية يمكن الحمل عليه، ومن ذلك قوله: "اختصت لات بأنها تعمل عمل ليس، وأنها لا يذكر

---

(1) أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، دارالمعارف– مصر، 139هـ– 1972م، ص 234.

(2)ابن مالك:" محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين"، ألفية ابن مالك، دار التعاون للنشر، ص20 .

(3) المرادي:" بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي"، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ط 1، 2005م، ج1،ص 192.

(4) ابن عقيل،" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث– القاهرة، ط 14، 1980م، ج 1،ص 260.

(5) ابن مالك:" ، الألفية ، ص20 .

(6) سورة ص، الآية 3.

* قراءة أبي السمال، ينظر: البحر المحيط، لأبي حيّان، 383/7.

(7) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، 192/1.

ISSN: 2709-5312

معها معمولاها معاً، بل لابدَّ من حذف أحدهما، وحذف ذي الرفع منهما "فشا" فتقدير (،ولات الحينُ حين مناصٍ، أي ليس الوقت وقت فرار فحُذف الاسم وبقي الخبر "والعكس قل" جداً، قرأ بعضهم شذوذاً "ولاتَ حينُ مناصٍ" برفع حين على أنه اسمها،والخبر محذوف والتقدير ولات حينُ مناصٍ لهم أي كائناً لهم".[1]

تخطئة القراء:

وقف العديد من النحاة مواقف سالبة تجاه بعض القراء والقراءات، فخطَّأوا القُرَّاء في قراءاتٍ ثبتت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وكان الأحرى بهم صياغة القاعدة النحوية على ضوء القراءة طالما صحت نسبتها إلى قارئ معروف، ومن الذين خطَّأوا القراءات على سبيل المثال الكسائي والمبرّد، والزمخشري، والزجاج وغيرهم، أما سيبويه فإنه كان معتدلاً في نظرته إليها، وقد أشار إلى ذلك د. عثمان الفكي بقوله: "أما سيبويه فلم يخطئ القراءات ولكنه لجأ إلى التأويل فأكثر منه".[2] و من المواقف التي خطَّأ فيها النحويون القراء الفصل بين المتضايفين- إذ قرر النحاة أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين إلا بالظرف أوالجار والمجرور عند البصريين، وبهما وبغيرهما عند الكوفيين، والفريقان متفقان على اختصاصه بالضرورة،وذكر ابن الانباري المسألة بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجرّ".[3]

كما ذكر الزبيدي المسألة ومال فيها للمذهب البصري في المنع وخطَّأ القراءة المذكورة، إذ يقول: "... أما القراءةچ ۇ ۇ ۆ چ فلا يسوغ الاحتجاج بها؛ لأن الإجماع منعقدٌ على أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة ولأنَّ فصاحته أعجز فصاحة كل فصيح".[4] أمّا المُرادي فقد أورد هذه المسألة بقوله: "هذا مذهب أكثر البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر، وذهب المصنِّف إلى أنه يجوز في السعة بشيئين:

(1) الأشموني: نور الدين على بن محمد بن عيسى الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين، دار الطلائع– مصر، 2014م، ج 1،ص 432.

(2) عثمان الفكي بابكر، الاستشهاد في النحو العربي ـ أصول النحاة ومناهجهم، ط 1، 1431هـ– 2010م، ص 294.

(3) ابن الأنباري: "عبد الرحمن بن سعيد أبو البركات ابن الأنباري"، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ت: جودة مبروك محمد مبروك، المكتبة العصرية، ط 1، 2002م، ج 3،ص 349.

(4) الزبيدي:" عبد اللطيف أبي بكر السُرجي الزبيدي (802هـ)"، ائتلاف النَّصْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت: طارق الجنابي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1987م،ص 53–54.

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف أو مجرور، فمن الفصل بالمفعول به: قراءة ابن عامر: چ ۇ ۇ ۆ چ[1] وقوله: "شبه فعل" يشمل المصدر، واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف: (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله إن الله عزيز ذو انتقام) [2] بنصب الوعد وخفض الرسل[3] بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول "رسل" والفصل بينهما بالمفعول الثاني "وعده"*.

فالمرادي احتجّ بهذه القراءة دون تخطئتها برغم تخطئة بعض النحاة لها. والذي يمكن أن يُقال رغم الجدل المحتدم حول هذه القراءة إلَّا أنَّ المرادي لم يبدِ رأيه بل شرح المسألة كما أوردها ابن مالك، الشيءُ الذي يُفهم منه أنّه على رأي ابن مالك كشيخه أبي حيان. وعلى النهج ذاته سار الأشموني فأخذ بهذه القراءة المذكورة دون تخطئتها فقال: "والإشارة بذلك إلى أن الفصل بين المتضايفين منها ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً.

على الرغم من احترام الشارحين- المُرادي والأشموني- للقراءات القرآنية إلا أنَّهما في أحيانٍ قليلةٍ يصفان القراءة بالشذوذ أو الضعف، ولكن السمة الغالبة عليهما الاعتداد بالقراءات و الاحتجاج بها.

منهجهما في الاحتجاج بالقرآن:

وكان منهجهما في سوق الشواهد يقوم على الآتي:

تقديم الشاهد القرآني أولاً؛ لأنَّ القرآن الكريم كان مصدرهما الأول في الاحتجاج، واتباعه بشاهدٍ أو أكثر من القرآن أو الشعر في أغلب الأحيان، أو الحديث وذلك زيادة في الشرح والتوضيح- فتتوالى الشواهد "القرآنية والشعرية" بكثرةٍ واضحة على نحوٍ اضحى عنايتهما بالشواهد القرآنية قريبة من حيث العدد من الشعر، يتضح ذلك من خلال الموضوعات التالية:

أـــ ذكر جزء من الآية:

نحا الشارحان في الاستشهاد بالآيات القرآنية مناحي متعددة فاكتفيا في كثيرٍ من الأحيان بالاقتصار على ذكر موطن الاستشهاد في الآية فاجتزآ كلمة واحدة من الآية، من ذلك استشهادهما

(1) سورة الأنعام، الآية 137.

(2) سورة إبراهيم، الآية 47.

(3) توضيح المقاصد، 405/1.

* وقراءة الجماعة: "مُخلِفَ وعدِهِ رُسُلَهُ إن الله عزيزٌ ذُوْ انتقام" بإضافة اسم الفاعل "مخلف" إلى مفعوله الثاني "وعد" ونصب المفعول الأول "رسل" بعد ذلك.

في باب نوني التوكيد بقوله تعالى: [1] (لَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) على إبدال الألف من نون التوكيد الخفيفة.

ب - إيراد الآية بتمامها:

وقد يوردان الآية بتمامها،ولو كانت طويلة، كما صنعا في باب عطف النسق عند قول الناظم:
وَحَذفَ مَتبُوعٍ بَدَا عنا استَبِح وَعَطفُكَ الفِعلَ علَى الفِعلِ يَصِحّ[2]

إذ استشهدا بقوله تعالى: (تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا) چ[3]على جواز عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي؛ لأنَّ الاختلاف بينهما في اللفظ وليس في المعنى.إذ قال الشارحان- المرادي والأشموني- : "وقوله: وعطفك الفعلُ على الفعل يصح" يعني أنّ الأفعال في جواز عطف بعضها على بعضٍ كالأسماء نحو: "قام وقعد زيد" و"يقوم ويقعد"[4] ثم نبَّها على جواز عطف الماضي على المستقبل والعكس ،وهذا مما لم يصرِّح به المصنِّف، إذ أعمل الشرط في عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما فقط، فنبَّه الشارحان على ذلك بقولهما: "اعمل المصنف شرطاً في عطف الفعل على الفعل، وهو اتحاد زمانيهما فلا يعطف الماضي على المستقبل ولا المستقبل على الماضي.فإن قلت: فهل يشترط اتحاد اللفظ ،أعني أن يكونا بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع؟ قلت:لا بل يجوز عطف الماضي على المضارع نحو(يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود) [5] وعكسه نحو: (تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا) [6] وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزمان.فإن قلت: ليست هذه من عطف الفعل على الفعل، وإنما هي عطف الجملة على الجملة.

قلت: لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل، لأنَّ فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثاني، صحَّ أن يُقال: إنها عطف الفعل على الفعل".[7]

ج - إيراد شاهدين أو أكثر على حكم نحوي واحد:

---

(1) سورة العلق، الآية 15، يُنظر توضيح المقاصد :126/3، 268.وشرح الأشموني: 102/5، 538 .وتمامها [كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية].

(2) ابن مالك,الألفية , ص:48

(3) سورة الفرقان :الآية 10.

(4) توضيح المقاصد:149/2. وشرح الأشموني 541/4

(5) سورة هود: الآية 98.

(6) سورة الفرقان: الآية 10.

(7) توضيح المقاصد، 150/2،و شرح الأشموني، 541/4-542.

وقد يستشهد الشارحان بعددٍ من الآيات القرآنية في حكم نحوي واحد، وذلك كما صنعا في باب الإدغام عند قول الناظم:

وما بتاءين ابتدي قد يقتصر***فيه على تاءٍ كتبين العِبَرْ

على جواز حذف أحد التاءين إذا اجتمعا في أول المضارع وكانت الأولى تاء المضارع والثانية تاء "تفعل"،إذ استشهدا بقوله تعالى (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) [1] وقوله تعالى: (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ) [2] ونبَّها على كثرة ورود هذا الحذف في القرآن الكريم. [3]وقد أضاف الأشموني شاهداً ثالثاً وهو قوله تعالى: (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ) [4].وقد اتْبَع كل واحد منهما شرحه لهذه المسألة عدة تنبيهات بلغت عند المرادي ستة تنبيهات، بينما عند الأشموني ثلاث تنبيهات.

د- الاستشهاد بالقراءة لتأكيد لهجة معينة:

وقد يستشهدان بالقراءة تأكيداً لبعض اللهجات ،فيُوردان القراءة وفقاً للهجات محددة، من ذلك استشهادهما في باب النائب عن الفاعل عند قول الناظم:

وَإن بشَكلٍ خِيفَ لَبسٌ يُجتَنَب **** وَمَا لِبَاعَ قَد يُرَى لِنَحوِ حَبّ[5]

بقراءة علقمة* لقوله تعالى: (وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ) [6] بالكسر، فقد قرأ علقمة "رِدّت إلينا"،و" لو رِدُّوا".[7] ولكن الأفصح في المضاعف الضم، وقال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز. [8]

---

(1) سورة هود، الآية 105.

(2) سورة القدر، الآية 4.

(3) ينظر توضيح المقاصد، 288/3، وشرح الأشموني، 556/5.

(4) سورة الليل، الآية 14.

5 – ابن مالك ،ألفية ابن مالك،ص:26

* قراءة علقمة بن قيس النجعي الهمداني، مقرئ وفقيه، روى الحديث عن بعض الصحابة، وتوفى سنة 62هـ ينظر غاية النهاية، 516/1.

(6) سورة يوسف، الآية 65.

(7) شرح الأشموني، 202/2 .

(8) توضيح المقاصد، 254/1.

يتبيّن مما سبق أنّ الشارحين قد أجازا هذه اللغة وأكداها باستشهادهما بالقراءة السابقة الذكر، دون تأييدها بشاهدٍ آخر- مما يدل على اعتمادهما على القراءات القرآنية في الاحتجاج.

هـ - القرآن متبوع بالحديث:

وقد يأتي الشاهد القرآني مؤيداً بالحديث الشريف وإن قلَّ ذلك : فالمُرادي احتجَّ بالقرآن مؤيداً بالحديث النبوي الشريف في أربعة مواضع فقط، من ذلك ما ورد في باب عوامل الجزم عند قول الناظم:

بلا ولم طالباً ضع جزما في الفعل هكذا بلم ولمّا

على أنّ عوامل الجزم ضربان، أحدهما يطلب فعلاً واحداً، والآخر يطلب فعلين، فالأول: أربعة أحرف، وهي "لا، ولم، واللام، ولما" فقال المرادي: وأما "اللام" فتدخل على فعل المفعول مطلقاً، نحو: لأُعن بحاجتك" وتدخل على فعل الفاعل مسنداً إلى الغائب كقوله تعالى: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا) [1] وإلى المتكلم مشاركاً نحو: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) [2] وذكر الشارح: أنّ دخولها على مضارع الغائب والمتكلم كثيراً، وأما دخولها على مضارع المخاطب المبني للفاعل قليل استغناءً بصيغة أفعل، قالوا: وهي لغة رديئة ،وقال الزجاجي:هي لغة جيّدة، ومن دخولها قراءة عثمان وأبي وأنس*: (قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ) [3]وقوله في الحديث:"فلتأخذ,وا مصافكمً"[4] [5].

و- القرآن متبوع بالشعر:

أما القرآن الكريم متبوعاً بالشعر، ففي ثمانية عشر موضعاً عند المُرادي، ويكثر عن ذلك عند الأشموني منها: ما ذهب إليه النحاة في إعراب الاسم المعتل عند قول الناظم:

والثاني منقوصّ ونصبه ظهر ... ورفعه ينوي كذا أيضاً يجرُّ ([6])

---

(1) سورة الطلاق، الآية 7.

(2) سورة العنكبوت، الآية 12.

* هو أبو حمزة أنس بن مالك، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحد المكثرين من رواية الحديث، قيل توفي سنة 93هـ.

(3) سورة يونس الآية 58.

(4) القرطبي: الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تفسير القرطبي، ت: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، مصر، ط 4، 1372هـ، ج 8،ص 354.أورده القرطبي بلفظه في تفسيره' وأصل الحديث عند مسلم (605)من حديث أبي هريرة بلفظ:"فيأخذ الناس مصافهم" .

(5) توضيح المقاصد، 329/2.

(6)ألفية ابن مالك, ص:12

ISSN: 2709-5312

على أن الاسم المنقوص يُجرُّ بالكسرة منوية كما رفع بضمة منوية، لثقل الضمة والكسرة على الياء. فأشار المرادي إلى ذلك بقوله: "كذا يُجرُّ" أي: يجرّ بالكسرة منوية كما رُفع بضمة منوية لثقل الضمة والكسرة على الياء كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ). (1) فعلامة جره كسرة مقدرة في الياء استثقالاً لا تعذراً لإمكان النُطق بها كقول جرير:فيوماً يُوافين الهوى غير ماضيٍ(2)

[فالشاهد فيه قوله: "ماضي" حيث حُركّت الياء فيه للضرورة].وعلى ذات النهج سار الأشموني إلا أنّه أضاف شاهداً قرآنياً آخر، وهو قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ) (3). مما يدل على أنّه أكثر إيراداً للشواهد على المسألة الواحدة مقارنةً بالمرادي. [فالشاهد في الآية قوله "وادٍ" حيث وقعت مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة.

ز- القرآن بعد الشعر:

درج الشارحان في حالاتٍ نادرة جداً على جعل الآية القرآنية الشاهد الثاني بعد بيت الشعر في الحكم النحوي الواحد لتقويته وتأكيده ،من ذلك استشهادهما في باب النعت عند قول الناظم: ونعتوا بجملةٍ مُنكراً فأعطيت ما أعطيته خبرا(4)

على جواز وقوع الجملة صفة للمعرف "بأل" الجنسية، والأصل أن تقع الصفة بعد النكرة، بقول الشاعر: ولقد أمرُّ على اللَّئِيمِ يسُبُّني فأعفُّ ثم أقُولُ لا يُعنِينِي(5)

فجعلا جملة "يسبني" صفة "اللئيم" لا حالاً منه لأن المعنى: ولقد أمرُّ على لئيم من اللئام ثم اتبعا البيت بقوله تعالى: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ) (6) على أن جملة "نسلخ" صفة لـ"الليل" لا حال منه . ويجوز أن تعرب حالاً؛ لأن "الليل" معرَّف بأل الجنسية. (7)

---

(1) سورة البقرة، الآية 186.

(2) جرير بن عطية، ديوانه، دارصادر للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ص 140،وتوضيح المقاصد 79/1.

(3) سورة الشعراء، الآية 225، يُنظر شرح الأشموني، 83/1.

) 4) ألفية ابن مالك، ص:45

(5) نسبه الأصمعي إلى الشاعر الجاهلي شمر بن عمرو الحنفي، ينظر الأصمعيات، ص 126، وينسب إلى رجلٍ من بني سلول في توضيح المقاصد 88/2 ،وشرح الأشموني، 225/1.

(6) سورة يس، الآية 37.

(7) ينظر توضيح المقاصد، 89/2، وشرح الأشموني، 265/4-265.

2- الحديث النبوي الشريف:

اختلف النحاة في جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فنجد أوائلهم سكتوا عن التصريح بموقفهم منه .ويعدُّ ابن مالك أول من استشهد بالحديث الشريف وأكثر منه، كما نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "قد أكثر هذا المصنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفرَّاء وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس.وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنَّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية...".[1]على أية حال كان اختلاف آراء النحاة المتأخرين حول الاحتجاج بالحديث على ثلاثة مذاهب:الأول: مذهب المانعين، ويمثله "ابن الضائع" وأبو حيّان الأندلسي[2].

الثاني: مذهب المجوِّزين مطلقاً: ويمثل القائلين به ابن مالك، ورضي الدين الاستراباذي "688هـ" ونقله البغدادي بقوله: "ويمثله ابن مالك، وتبعه الدماميني، وحُجة المجوِّزين للاستشهاد بالحديث:النقل بالمعنى كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته: تبديل لفظ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرق، على أن اليقين غير شرطٍ بل الظن كافٍ،وأضاف الاستراباذي إلى صحة الاحتجاج بالحديث، الاحتجاج بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم".[3]الثالث: مذهب المتحفظين:وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين والمجوِّزين "وكان الشاطبي (790هـ) المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم، فقد أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها ومع ذلك نجده ينفي أولاً احتجاج النحاة المتقدمين على ابن مالك بالحديث، وإنه لم يجد من احتجَّ قبله سوى ابن خروف، وقد قسموا الحديث إلى قسمين:

الأول: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

الثاني: قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ــ صلى الله عليه وسلم ــ فهذا يصحُّ الاستشهاد به. [4] هذا إيجاز ما ورد من موقف النحاة عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف،وترى الدارسة أنه كان من الأجدى أن يتوقف النحويون عند

(1) الاقتراح، ص 95.

(2)خزانة الأدب، ج 1،ص 16.

(3) الخزانة، ج 1،ص 9.

(4) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو،ص 25.

المسائل التي شذّت في الأحاديث النبوية، لكن إذا كانت المسألة النحوية التي يحتجَّ لها بالحديث لها ما يؤيدها من القرآن والشعر وكلام العرب، فلماذا يرفضها النحاة؟ فمن الأجدى الأخذ بها بدلاً من رفضها لا لسبب إلا لأن الشاهد فيها حديث نبوي، والرأي أن يعتمد على الحديث من هذه الشاكلة كغيره من شواهد اللغة لما له ما يؤيده من دليل.

منهجهما في الاحتجاج بالحديث:

أ- منهج المرادي:

المتأمل في مأثورات المرادي يجده معتداً بالحديث الشريف لإثبات آرائه النحوية والصرفية، فقد استشهد في كتابه توضيح المقاصد بسبعةٍ وثلاثين حديثاً جُلّها في النحو، عدا ثلاثة أحاديث فقط احتجَّ بها للصرف .

لقد نحا المرادي في الاحتجاج بالحديث مناحٍ متعددةٍ، فاحتجَّ به منفرداً في أغلب الأحيان، ومن ذلك استشهاده في باب المبتدأ والخبر عند قول الناظم:

وبعد لولا غالباً حذفُ الخبر ** حتمٌ وفي نصّ يمينٍ ذا استقر [1]

على وجوب إثبات الخبر إذا كان كوناً خاصاً لا دليل عليه بقوله: "فإن كان خاصاً ولا دليل عليه وجب إثباته، قال المصنف، كقوله عليه السلام: "لولا قومك حديثوا عهد بجاهلية"[2] وإن كان خاصاً وله دليل جاز إثباته نحو: "لولا أنصار زيد حموهُ لم ينجُ".[3]وأحياناً يحتجَّ المرادي بالحديث ويتبعه ببيت من الشعر، ومن ذلك ما استشهد به على إلحاق نون التوكيد الثقيلة الفعل الماضي وضعاً والمستقبل معنى، بقوله صلى الله عليه وسلم: "فإمّا أدركنَّ واحدٌ منكم الدجّال"[4] بدخول نون التوكيدعلى الفعل"أدرك" ثم اتبعه بقول الشاعر: دامنَّ سعدُك إن رحِمتِ مُتيماً[5]

(1) ألفية ابن مالك ،ص 18.

(2) البخاري: أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422هـ، ج 1،ص 37، حديث رقم (126)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح، 646/3، رقم 126.

(3) توضيح المقاصد، 173/1.

(4) مسند الإمام أحمد، 312/38-313، رقم (23279) من حديث حذيفة بن اليمان.

(5) صدر البيت، مجهول القائل، مواضعه توضيح المقاصد 39/1، الجني الداني، ص 143 وشرح شواهد المغنى، ص 360، وهمع الهوامع 78/2.

فالشاهد فيه قوله: "دامنّ" حيث دخلت نون التوكيد على الفعل الماضي، والأصل أنها مختصة بالمضارع والأمر.وقد يفعل العكس بأن يأتي ببيت الشعر ويؤيده بالحديث، وهذا خلافاً لما سار عليه ابن مالك في نهجه في الاحتجاج بالحديث.

ب- منهج الأشموني:

سلك الأشموني في الاحتجاج طريق ابن مالك والمرادي من بعده، وعدّ الأشموني الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاحتجاج والاستشهاد بعد القرآن الكريم،فالحديث عنده لا يتقدمه شيءٌ إلا القرآن، طالما اتضح له أنه لفظ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وذلك من خلال إيراده للحديث ملتزماً بخطى ابن مالك، إلا في القليل النادر نجده يستشهد بالحديث بعد الشعر أو كلام العرب.ضم شرح الأشموني ثمانية وسبعين حديثاً، احتجَّ بها للنحو والصرف معاً. وفي بعض الأحيان لا يشير الأشموني إلى ما يدل على أنّ الشاهد حديث نبوي، مما يُوقع الدارس في لبس نحو "وجعل منه لزوم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائلٌ أخرى وأنكرها المبرَّد وهو محجوج بنقل الأئمة وجعل منه: ﴿ قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ﴾ [1] و"لا وتران في ليلةٍ".[2] [3].فالحديث "لا وتران في ليلةٍ" أورده دون إشارة إلى أنه حديث وكذلك الآية قبله.من خلال استعراض هذه المسألة تبيّن للدارسة تطابق الشواهد بين الشارحين مما يوحي إلى إفادة اللاحق من السابق في اعتماد الشواهد.كما يُلاحظ أن عدد الأحاديث قليلة جداً إذا ما قُورنت بالشواهد الأخرى، ولعل ذلك مردّه للآتي:

أ- صعوبة تخريج الأحاديث والبحث عنها في مصادرها لدى النحاة الأوائل مما دعاهم إلى الابتعاد عنها فقلدهم المتأخرون في هذا الاتجاه.

ب- توجُّس الشُّرَّاح عموماً في الغوص في هذا الاتجاه - الاستشهاد بالحديث - الذي وقف منه العديد من النحاة الأوائل موقف الشك والريبة، لذلك قلّ أن تجد مسألة ما اعتمد فيها الشارحان على الحديث فقط، بينما يورد الشارحان بجانب الحديث شواهد أخرى لتقوية مذهبيهما.ولكنهما لم يرفضا حديثاً عند استشهادهما, متواتراً كان أم شاذاً.

ج- الأحاديث الواردة في الشرحين كلها وردت في كتب النحاة الذين سبقوا الشارحين، مما يدل على أن الشارحين ناقلان لآراء غيرهما، كما هو الحال في شواهد أسلافهم لم تختلف عن شواهد سيبويه ومن تلاه من أعلام النحاة المتقدمين، فكرر اللاحق شواهد السابق وليس للشرَّاح إلا فضل جمعها وحفظها في شروحهم ثم خدمتها بالشرح والتوضيح والإكثار منها بجمع ما شابهها.

---

(1) سورة طه الآية 63.

(2) النسائي، صحيحه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، 368/1. حديث رقم (1985).

(3) شرح الأشموني، 59/1.

3- الاحتجاج بالشعر في الشرحين:

إنّ ظاهرة الاستشهاد في اللغة حالة أوجبتها ظروف الاختلاط بالأعاجم عندما بدأت بوادر اللحن تظهر على الألسنة، فكانت المحاولة الأولى تنطلق لتحديد معالم الاستشهاد وتثبيت المنابع الصافية التي يمكن اعتمادها للحفاظ على اللغة سليمة والوقوف على أصولها بعيداً عن الدخيل والغريب، لهذا دفع علماء العربية الحرص الشديد في تخيُّر الشواهد التي تُبنى عليها القواعد العربية، فكان الاعتماد على الشواهد الصحيحة هو الأساس في قبول الشاهد، لهذا أخذوا من الشعراء الذين تعتدّ بفصاحتهم واقتصروا على الشعراء الجاهليين والإسلاميين، ورفض المتشددون من علماء العربية الاستشهاد بشعر شعراء الدولة الأموية كجرير والفرزدق والأخطل وغيرهم.ففي هذا الاتجاه قسم صاحب خزانة الأدب الكلام الذي يُستشهد به من الشعر إلى أربع طبقاتٍ:"الطبقة الأولى: فهم الشعراء الجاهليُّون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام كامرئ القيس، والأعشى، وزهير وغيرهم فهذه الطبقة قد أجمع العلماء على الاحتجاج بشعرها"[1] ونقل ابن سلام في طبقاته أنَّ أبي عمرو بن العلاء قال عن الأعشى: "مثله مثل البازي يضرب كبيرالطير وصغيره ويقول نظيره في الإسلام جرير، ونظير النابغة الأخطل، ونظير زهير الفرزدق".[2]أما الطبقة الثانية فهم المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ"لبيد وحسّان، وكعب بن زهير" وقد أجمع العلماء على الاحتجاج بشعر هذه الطبقة أيضاً.

والطبقة الثالثة: وهم المتقدمون ويُقال لهم الإسلاميُّون كجرير والأخطل والفرزدق وغيرهم، فهذه الطبقة الصحيح الاستشهاد بكلامها[3]. وبها خُتم الاحتجاج ،قال السيوطي:"نقل ثعلب عن الأصمعي قوله: خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج".[4]

أما الطبقة الرابعة والأخيرة – فهم المولدُون ويُقال لهم المحدثون، وهم الذين جاءوا بعد الطبقة الثالثة، كبشار بن برد، وأبي نواس والمتنبي وغيرهم، فقد اختلُف في صحة الاستشهاد بكلام هذه الطبقة، فقيل الصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري وتبعه الاستربادي، فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع"[5].

---

(1) البغدادي، الخزانة، 6/1.

(2) محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، أبو عبد الله، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني– جدة، ب ت، ج 1، ص 64.

(3) البغدادي، الخزانة، 6/1.

(4) الاقتراح، ص70.

(5) البغدادي، الخزانة، 6/1، ويُنظر الكشاف، للزمخشري، ضبط مصطفى حسين أحمد، مطبعة الاستقامة، ط2 ، 1953م، ج 1،ص 86.

ISSN: 2709-5312

فلم تخرج شواهد الشرحين عن المصادر القديمة المعروفة التي تمثلت في الشعر الجاهلي والإسلامي ولكنها في بعض الأحيان تجاوزت ذلك إلى شعر المولدين "شعراء الطبقة الرابعة".

فالمرادي دعَّم شرحه بالشواهد الشعرية وأكثره كان للجاهلين كامرئ القيس والأعشى والنابغة وزهير وعنترة وغيرهم، والمخضرمين كلبيد وحسان بن ثابت والإسلاميين ويُقال لهم المتقدِّمون كجرير والأخطل والفرزدق ، وقلَّ عنده التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتدّ النحاة بهم في قواعدهم كأبي نواس، وأبي العلاء المعري، والمتنبي وغيرهم وهم شعراء الطبقة الرابعة، ويسمون بالمولدين. أورد المرادي شعر هذه الطبقة للتمثيل فقط لا للاحتجاج به وكان على قلةٍ، ومن ذلك ما أورده للتمثيل به على جواز الإخبار بالخاص بعد لولا بقوله: "... الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع: الأول، بعد "لولا" إن كان كوناً مطلقاً وهو الغالب نحو "لولا زيدٌ لأكرمتك" أي لولا زيدٌ كائنٌ أو موجودٌ. فإن كان خاصاً ولا دليل عليه وجب إثباته ,قال المصنِّف :كقوله عليه السلام: "لولا قومك حديثو عهدٍ بجاهليةٍ".[1] وإن كان خاصاً وله دليل جاز إثباته وحذفه[2] نحو: "لولا أنصار زيدٍ حموه لم ينجُ" .ومنه قول أبي العلاء المعري:

يُذيبُ الرّعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ ** فلوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا[3]

[فموضع التمثيل في قوله: "فلولا الغمدُ يُمسكُهُ" حيث ذكر الخبر "يُمسِكُهُ" بعد لولا، لأن الإمساك كونٌ خاص دلَّ عليه دليل وهو المبتدأ].

على النهج ذاته سار الأشموني فدعم شرحه بالشواهد الشعرية وأكثر منها، وكان أكثر احتجاجه بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، كما احتج بشعر المحدثين كأبي نواس وأبي العلاء المعري والمتنبي وغيرهم، وإن قلّ ذلك إلا أنّه أكثر إيراداً لشعر المحدثين إذ ما قُورن بالمرادي وأنه أورد هذا النوع من الشعر للتمثيل وبعضها للاحتجاج والاستشهاد به.

النتائج :

وقد توصل البحث إلى نتائج عدة منها :

1-أن الخطوات الاولى للدرس النحوي تتصل اتصالا مباشرا بالقرآن الكريم؛إذ قامت لخدمته حمايته من اللحن والتحريف ثم تتطور فشملت بلاغته واعجازه.

(1) ورد الحديث بألفاظ متقاربة منها هذه الرواية، وأصل الحديث عند البخاري برقم "1586"، في باب العلم، ج 1،ص :36 بلفظ "يا عائشة لولا قومك حديثُ عهدهم بكفرٍ لنقضتُ الكعبة فجعلت لها بابين".

(2) توضيح المقاصد، 1/173-174.

(3) المُعري: أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري ت 449هـ، سقط الزئد وضوؤه، رواية الأصفهاني، تحقيق السعيد السيد عبادة، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2003م، ط 1،ص 53.

2- ظهر حرص الشارحين– في خلال البحث -على الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، والإفادة من الشواهد الغزيرة، إذ لم يستثنوا واحدة من قراءاته المتواترة، أو الشاذة، ولم يفاضلوا بينها، فكلّ القراءات حجة في النحو.

3- لم يسلك الشارحان مذهباً واحداً فى احتجاجهما للقضايا النحوية ، ولكن السمة الغالبة عليهما اعتمادهما على القرآن ، ثم الحديث ، والشعر ، فالنثر.

4- أكثر الأشموني من الاحتجاج بالشعر بشكل لافتٍ ، بما فى ذلك الشعر مجهول القائل ، والشعر الذي قيل فى الحقبة التى منع النحاة الاحتجاج بكلامها ، ولكنه جاء عنده للتمثيل لا للاحتجاج.

5- لم يتعصب الشارحان لمذهب نحوي بعينه ، ولكن الغالب عليهما ميلهما إلى المدرسة البصرية

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1- ضرورة دراسة الفكر اللغوي للمرادي والأشموني من خلال شرحيهما لالفية ابن مالك.

2- ضرورة دراسة حدود تقعيد النحو العربي ومناقشتها لضياع كم هائل بسبب الضوابط التي اتخذها النحاة إبان تقعيدهم لقواعد اللغة وأخذهم لها.

المصادر والمراجع :

أولاً :المصادر:

1- القرآن الكريم
2- الأشموني: نور الدين على بن محمد بن عيسى الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- مصر، 2014م .
3- المرادي: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط 1، 2005م. (مصدر الدراسة وتمّ الاعتماد عليه في التوثيق).

ثانياً :المراجع

1- أحمد حسن الزيات ومحمد علي النجاروأخرون،المعجم الوسيط،القاهرة –مجمع اللغة العربية، دار الدعوة،2004م.
2-أحمد بن محمد بن علي الفيومي،المصباح المنيرفي غريب الشرح الكبير،بيروت –المكتبة العلمية،ج2.
3-ابن الأنباري: عبد الرحمن بن سعيد أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ت: جودة مبروك محمد مبروك، المكتبة العصرية، ط 1، 2002م.

4- ابن حجر العسقلاني الدرر الكامنة أعيان في المائة الثامنة"،ت :محمد عبد المعيد ضان،دارالمعارف العثمانية- صيدر آباد- الهند،ط2، 1392هـ.
5- ابن سلام:محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، أبو عبد الله، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني- جدة، ب ت.
6- ابن عقيل، :جمال الدين عبد الله بن عبد الرحمن ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ط 14، 1980م.
7- ابن العماد :عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكبري الحنبلي،شذرات الذهب في أخبار من ذهب،ت : محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير – دمشق- بيروت،ط1 ،1986م.
8- ابن فارس : أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، وضح هوامشه أحمد حسن، منشورات محمد على بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997م.
9- ابن ماجة: الحافظ بن عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ت: محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 1982،2م.
10- ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين المتوفى 672هـ، ألفية ابن مالك، دار التعاون للنشر.
11- ابن منظور:محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر– بيروت،الطبعة: الثالثة - 1414هـ .
12- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ ،ارتشاف الضرب من لسان العرب"، ت:رجب عثمان محمد،ط1 - مكتبة الخانجي للنشر- القاهرة ،1998م.
13-أبو القاسم محمد سليمان،الاستشهاد بالامثال في النحو العربي،دراستحليلية وصفيةعلى شرح الاشموني،جامعة المدينة العالمية، رسالة ماجستيرمنشورة،2012م.
14- البحر المحيط في التفسير"المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ .
15- أحمد بن حنبل ،مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، آخرون، مؤسسة الرسالة،ط2001،1م.
16-أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، دار المعارف- مصر،1972م.
17-الأصمعي:" أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: 216هـ)" الأصمعيات،ت: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – مصر-الطبعة السابعة، 1993م .
18- البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ .
19- البغدادي:عبد القادر بن عمر البغدادي(المتوفى: 1093ه)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1997 م .
20- جرير بن عطية القطفاني ، ديوانه، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لاط ، لا ت.

21- الزبيدي:عبد اللطيف أبي بكر السُّرجي الزبيدي (802هـ)، ائتلاف النَّصْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت: طارق الجنابي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1987م.
22- الزمخشري, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، ضبط مصطفى حسين أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مطبعة الاستقامة، ط2 ، 1953م.
23- السخاوي :محمد عبد الرحمن شمس الدين، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، من منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لا ت .
24 - سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ), الكتاب المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
25- السيوطي: الإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى(911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ت: طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الصفا، القاهرة.
26 .بغية الوعاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم،مطبعة عيسى البابي الحلبي :القاهرة مصر، الطبعة الأولى 1964 م.
27- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ت : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصرالطبعة : الأولى 1387 هـ - 1967 م
28-همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ت:عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب.
29- الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ،دار المعرفة- بيروت.
30- عثمان الفكي بابكر، الاستشهاد في النحو العربي، أصول النحاة ومناهجهم، ط 1، 1431هـ- 2010م.
31-فريدة عبد الوهاب سيد غانم،منهج المرادي ومذهبه النحوي من خلال كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،(السودان –الخرطوم-جامعة أم درمان الاسلامية)،رسالة ماجستير منشورة،2011م.
32-فضل الله عبدالجليل محمد ،الموازنة بين المنهج النحوي لابن عقيل والاشموني من خلال شرحيهما لآلفية ابن مالك،(السودان –الخرطوم-جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا)،رسالة دكتوراة منشورة2010م.
33- القرطبي: الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تفسير القرطبي، ت: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، مصر، ط 4، 1372هـ.
34- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)،ت: محمد مصطفى الأعظمي الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.
35- محمد عيد، الرواية والاستشهاد في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.
36- المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ت: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

37- المُعري: أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري ت 449هـ، سقط الزئد وضوؤه رواية الأصفهاني، ت: السعيد السيد عبادة، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط 1،2003م.

38- النسائي، الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني، سنن النسائي،صحح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ط 1، 1988م.

39- نشوان بن سعيد الحميري،شمس العلوم ودواء كلام العرب من المكلوم،ت:حسين العمري،دمشق-دار الفكر،1999م ،ج1.

41-الهمذاني،أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمذاني (المتوفى: 584هـ) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، ت: عبدالله كمنون، المكتبة العليا لشئون المطابع الأميرية- القاهرة ،ط1972،3م.

42 - ياقوت عبدالله الرومي الحموي: معجم البلدان، دار صادر ـ بيروت، الطبعة: الثانية ، 1995م